العدد (4278) السنة السادسة عشرة - الثلاثاء (25) أيلول 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

قال إنه رفض استقبال أعضاء منسحبين من الفتح ودولة القانون

تحالف الإصلاح يتبنّى تعديل قانون الانتخابات لمنع تنقّل النواب

وضع تحالف الإصلاح والإعمار تعديل قانون الانتخابات النافذ في سلّم أولوياته لمنع عملية تنقّل النواب من كتلة إلى أخرى حتى الانتهاء من عملية تشكيل الحكومة بعدما "لوّعته" تهديدات خسارة "الكتلة الأكبر".

□ بغداد / محمد صباح

وتحدثت أوساط سياسية مطلعة عن قيام كتل وتحالفات معينة بتقديم مغريات مالية ومنح مناصب ومواقع للنواب الجدد مقابل تخلّيهم عن أحزابهم وكتلهم التي خاضوا معها الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار الماضي.

ويتحدث النائب عن تحالف سائرون رائد فهمي لـ(المدى) أمس قائلا إن "تحالف الإصلاح والإعمار مازال قوياً ومتماسكاً ويعمل على ترصين صفوفه من خلال توحيد الرؤى والأفكار لجميع مكوناته"، لافتاً إلى أن "اجتماع الهيئة القيادية الأخير أكد ضرورة تجاوز ما حدث في انتخاب رئيس مجلس النواب".

وكانت الهيئة القيادية لتحالف الإصلاح والإعمار قد عقدت اجتماعاً لها مساء الأحد بحضور رئيس الحكومة حيدر العبادي وزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم وابن شقيق مقتدى الصدر، أحمد الصدر، ورئيس ائتلاف الوطنية إياد علاوي، وصالح المطلك وعدد من القيادات والنواب.

واتفق التحالف في الاجتماع الذي ضم سائرون والنصر والحكمة والوطنية على توحيد البرنامج الحكومي لقوى التحالف مع الانفتاح على تحالف البناء (الفتح ـ دولة القانون)، والتعاون معه في تشكيل الحكومة وتشجيع الكرد على توحيد موقفهم وتقديم مرشح واحد لرئاسة الجمهورية

ويشدد فهمي على "ضرورة معالجة ما حدث في جلسة انتخاب رئيس مجلس النواب من ممارسات واتهامات غير مبررة لبعض النواب"، محذراً من "إمكانية تحويل هذه التصرفات غير المقبولة إلى أعراف سياسية من قبل البعض".

وشهدت جلسة التصويت على هيئة رئاسة البرلمان التي جرت في ١٤ أيلول الجاري قيام نواب سنّة بعرض أوراق اقتراعهم على النائب أحمد الجبوري قبل وضعها في صندوق الاقتراع، وهو أمر دفع مراقبين الى القول إن "صفقة" ما قد تمّت لبيع المنصب.

وكان تحالف سائرون المدعوم من مقتدى الصدر قد أكد لـ(المدى) في وقت سابق أن ما جرى في جلسة انتخاب الرئيس كان "سيناريو مفبركاً" انتهى بانسحابات متكررة لعدد من المرشحين قبل إجراء عملية الاقتراع التي وصفها بـ "التكتيكية".

ويلفت ممثل الحزب الشيوعي في تحالف سائرون، إلى أن "اجتماع الهيئة القيادية لتحالف الإصلاح ناقش قضية التنقلات الجارية لعدد من النواب بين التحالفات"، مؤكداً أن تحالفه "سيقدّم مقترحا لتعديل قانون الانتخابات يمنع عملية انتقال أي نائب إلى كتلة أخرى حتى تشكيل الحكومة".

ويضيف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أن تحالفي (الإصلاح والبناء) شهدا انتقال بعض نوابهما، مؤكداً أن "الانتقالات مستمرة وهو أمر أثّر على مفاوضات تشكيل الحكومة بين الأطراف التي تعتمد على استقرار أعضاء كل كتلة أو تحالف".

بدوره، يؤكد النائب عن ائتلاف النصر فيصل العيساوي أن "هناك انسحابات من كتل مختلفة داخل تحالف الإصلاح والإعمار"، منوهاً إلى أن "الموضوع أثير في اجتماع الهيئة القيادية بعدما تقدمت مجموعة من نواب الفتح ودولة القانون للانضمام إلى تحالف الإصلاح والإعمار".

ويبيّن العيساوي في تصريح لـ(المدى) أن "المجتمعين رفضوا انضمام هؤلاء النواب (المنسحبين من الفتح ودولة القانون) إلى تحالف الإصلاح والإعمار".

وقال ان "تحالف الإصلاح مازال الكتلة البرلمانية الأكبر عددا".

ويضيف أن "تحالف الإصلاح شكّل لجنة خماسية مهمتها التفاوض مع القوى الكردية والمرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية من أجل الاتفاق على مرشح توافقي مستقل"، مشدداً على أنّ "حسم المرشح التوافقي سيكون قبل يوم من عقد جلسة التصويت".

ويرى عضو ائتلاف النصر أن "حسم موضوع الكتلة البرلمانية الأكبر عدداً سيكون عن طريق تقديم استفسار من رئيس الجمهورية المنتخب إلى المحكمة الاتحادية للبت بالجدلية القائمة بين الإصلاح والبناء".

بدوره، يؤكد النائب عن الكتلة الإيزيدية صائب خدر أن "النقاط التي ذكرت في البيان الختامي لاجتماع الإصلاح كانت هي المحاور الرئيسة التي عرضت للنقاش والتفاهمات بين المجتمعين"، مؤكداً أن "قيادة الإصلاح ركزت على ضرورة الانفتاح على باقي الكتل لتشكيل الحكومة".

وبيّن خدر في تصريح لـ(المدى) أن "ما تم بحثه ومناقشته هو موضوع انسحابات عدد من النواب من بعض الكتل والتحاقهم بتحالفات أخرى وهو أمر أثر بشكل كبير على عملية المفاوضات"، لافتاً إلى أن "اجتماعات الهيئة القيادية ستكون قبل جلسة التصويت على مرشح رئاسة الجمهورية".

مؤتمر صحفي لقادة تحالف الاصلاح مساء الأحد

أكد أنّ نقل الصلاحيات إلى المحافظات تأخّر

الحلبوسي بعد لقائه الصدر: بحثنا الإسراع في تشكيل الحكومة المقبلة

بغداد / المدى

أكد رئيس البرلمان ونائباه أنهم بحثوا مع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الإسراع بتشكيل الحكومة، وضرورة الالتزام بالتوقيتات الدستورية في اختيار رئيسي الجمهورية والوزراء.

وقال الحلبوسي في مؤتمر صحفي مشترك مع نائبيه ومحافظ النجف لؤي الياسري عقب لقائه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في النجف، "بحثنا مع الصدر تشكيل الحكومة في أسرع وقت، وهذا واجب يقع على عاتق الكتلة الأكبر"، مشدداً على ضرورة "الالتزام بالتوقيتات الدستورية بالنسبة لرئاستي الوزراء والجمهورية".

وأضاف إن "رئاسة البرلمان يجب أن تكون لكل العراقيين"، مشيراً إلى "أننا نعمل على تشريع قوانين لمكافحة الفساد وتقديم الخدمات".

وتابع الحلبوسي إن "عدد مرشحي الكرد تجاوز الثلاثين وننتظر حسم ملفاتهم"، لافتاً إلى "أننا ملتزمون بالمدد الدستورية".

وأشار رئيس مجلس النواب الجديد إلى أن "هذه هي الزيارة الأولى ولن تكون الأخيرة الى محافظة النجف". وأضاف الحلبوسي، أن "المحافظات تعاني من قلة التخصيصات بسبب الحرب ضد داعش وانخفاض أسعار النفط"، مشيراً إلى أن "نقل الصلاحيات تأخر والتعقيدات الإدارية أخرت العمل".

من جانبه أكد النائب الأول لرئيس البرلمان حسن الكعبي، أن "تواجدنا بشكل مباشر مع الحكومات المحلية سيحل جميع المشكلات"، لافتاً إلى أن "النجف لها خصوصية أضافة لكربلاء بسبب السياحة الدينية".

وأشار الكعبي إلى أن "الإطار العام للتظاهرات هو حق دستوري ومن حقهم ان يتظاهروا للمطالبة بما يعتقدونه صحيحاً، لا فرق لدينا بين مواطن وآخر وعلى الحكومة ومجلس النواب أن يستمعا لهذه المطالب، ويجب ان تكون المطالب مقننة ومكتوبة وواضحة".

بدوره، قال النائب الثاني لمجلس النواب، بشير الحداد، إن "تأخّر الكتل الكردية في تقديم مرشحيهم لرئاسة الجمهورية هو لمصلحة العراق، لأننا لا نريد اختيار كردي يراعي مصالح الكرد بل نسعى الى اختيار شخص كردي عراقي يحافظ على الدستور ويتعامل مع الموطنين بدرجة واحدة".

إلى ذلك قال محافظ النجف لؤي الياسري خلال المؤتمر: "ناقشنا قضايا مهمة مع رئيس مجلس النواب، منها نقل الصلاحيات وحكومة الخدمات والاستثمار وواقع البلديات". وشدد الياسري، على ضرورة "إنصاف محافظة النجف وتخصيص مبالغ على قدر أهميتها".

وبعد المؤتمر، أعلن المكتب الإعلامي لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، انه بحث مع الحلبوسي ونوابه تعزيز الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب العراقي، مشدداً على الإسراع بإقرار قوانين تسهم برفع معاناة العراقيين.

وقال مكتب الصدر في بيان إن الاخير "استقبل في حي الحنانة بالنجف، محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي ونائبيه حسن كريم الكعبي وبشير خليل الحداد". وأوضح أنه "جرى خلال اللقاء بحث العملية السياسية وأهمية الإسراع في تشكيل الحكومة للقيام بمهامها الأساسية في توفير الأمن والخدمات والسعي الحثيث والجاد لتحقيق تطلعات الشعب العراقي الى العيش الحر الكريم بمختلف انتماءاتهم".

وأشار البيان الى الصدر "حث على تعزيز الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب العراقي والإسراع بإقرار القوانين التي تسهم في رفع معاناة المواطنين العراقيين".

الحشد يتّهم قوّات التحالف بقصف مقارّه

بغداد / المدى

أعلن قائد عمليات الحشد الشعبي لمحور غرب الأنبار قاسم مصلح، استهداف القوات الدنماركية أحد مقرات الحشد الشعبي في قضاء القائم.

وقال مصلح في بيان نشر على موقع الحشد انه "في الساعة الثامنة من مساء الأحد تعرض معسكر تابع للحشد الشعبي في منطقة سعده بقضاء القائم للقصف المدفعي من قبل القوات الدنماركية التابعة للتحالف الدولي المتمركزة في قاعدة الفوسفات في صحراء الأنبار الغربية"، مبيناً أن "ثماني قذائف سقطت قرب المعسكر".

وأضاف مصلح "إننا نعتبر ذلك استهدافا متعمدا من قبل القوات الأجنبية لقطعات الحشد الشعبي"، مشيرا الى انه "بحسب التواصل مع قيادة عمليات الجزيرة ادعت أن تلك القذائف تجريبية".

وتساءل مصلح "هل أصبحت مقار الحشد الشعبي ميداناً تجريبياً؟".

قيادي في الحشد: أعمال التهديد "فرديّة" ولا يوجد توجيه مركزي فيها

أسوشييتدبرس: مسلّحون يشاركون بحملات اعتقال تستهدف المحتجّين في البصرة

ترجمة/ حامد أحمد

هاجر يوسف كانت في طريقها إلى عملها اليومي المعتاد، وبينما كانت تتفحص شاشة جهازها الخلوي وهي جالسة في سيارة الأجرة الخاصة وجدت نفسها في مكان غير مألوف، لقد غيّر سائق التاكسي وجهته ودخل الى زقاق فرعي وعندما استفسرت منه عن السبب زاد من سرعته.

وقالت يوسف ٢٤ عاما، وهي ناشطة ومتطوعة لتقديم خدمات طبية شاركت في احتجاجات البصرة: "بدأت أشعر بالارتباك وعلمت أن شيئاً ما غير مرغوب فيه سيحصل."

يوسف قامت بالصراخ وحاولت فتح باب السيارة ولكن السائق كان قد أقفلها. واتجهت سيارة الأجرة نحو ساحة حيث كان ثلاثة رجال ملثمين بالانتظار.

وقالت يوسف في لقاء مع أسوشييتدبرس، بعد عدة أيام من الحادث "أخبروني مباشرة بأنهم سيقومون بتلقيني درسا لأكون عبرة للمتظاهرين الآخرين"، مشيرة إلى أن "الملثمين قاموا بصفعها وضربها وخلع حجابها".

وأضافت يوسف وآثار الكدمات ظاهرة على خدها "في النهاية سحبوني من شعري وحذروني من أن أشارك في الاحتجاجات مرة اخرى قبل ان يقوموا بعصب عيني ورميي في الشارع."

وتعتقد يوسف ان هذا الاعتداء هو "جزء مما تصفه ويصفه نشطاء آخرون على انه حملة ترويع واعتقالات قسرية تقوم بها مليشيات متنفذة مدعومة من إيران ومجاميع سياسية مسيطرة على مدينة البصرة".

وشهدت الأسابيع الاخيرة احتجاجات متكررة لمواطنين غاضبين من المحافظة نزلوا الى الشوارع للتعبير عن رفضهم للخدمات الحكومية السيئة بضمنها المياه الملوثة التي تسببت بإرسال الآلاف الى المستشفيات وكذلك انقطاعات الكهرباء المتكررة وانتشار البطالة بين الشباب.

وفي وقت سابق من هذا الشهر تحولت الاحتجاجات إلى حركة عنف عندما هاجم متظاهرون دوائر حكومية وأحرقوها وكذلك أحراقوا مقرات تابعة للحشد الشعبي وكذلك القنصلية الإيرانية، في مؤشر على إظهار غضب الأهالي إزاء التدخل الإيراني في شؤون مدينتهم الداخلية.

البعض من أهالي البصرة يدّعون بأن قوات من الحشد تعمل مع سلطات محلية لأجل قمع الاحتجاجات، وهي تهمة نفاها، باسم الخفاجي، وهو زعيم كتائب سيد الشهداء أحد فصائل الحشد المتواجدة في البصرة.

وقال الخفاجي إن أعمال الترويع والتهديد التي مورست ضد المحتجين هي "أعمال فردية" ولا يوجد توجيه مركزي فيها.

وأضاف قائلا "أوامرنا لجميع الفصائل في البصرة هي أن لا تتصدوا للمحتجين الذين أحرقوا المكاتب التابعة لنا"، مؤكدا أن فصائل الحشد تعمل على تفادي حدوث إراقة للدماء.

واتهم الخفاجي عناصر مندسّة بتحويل الاحتجاجات الى منحى عنف، مشيراً الى أنه على الاجهزة الأمنية أن تكشف المخربين وتتعامل معهم على وفق القانون.

بعض قياديي الفصائل في البصرة اتهموا متظاهرين بالتواطؤ مع الولايات المتحدة التي عملت منذ فترة طويلة لكبح النفوذ الإيراني في العراق. حيث تعهد قيادي محلي في المدينة بالرد.

وقال في حديث للأسوشييتدبرس طالباً عدم ذكر اسمه "لدينا صور للذين قاموا بحرق مقراتنا وسيدفعون الثمن غالياً. لن نسمح لهم بالهجوم علينا مرة أخرى وإذا قاموا بذلك سنفتح النار عليهم. هذا ما اتفقنا على فعله جميعا."

وكانت الحكومة قد ذكرت بأن مطالب المحتجين مشروعة مدعية بأن مندسين كانوا وراء أحداث العنف. وقال مسؤول كبير في استخبارات وزارة الداخلية أن عشرات قد تم إلقاء القبض عليهم منذ بدء الاحتجاجات.

وأقرّ المسؤول الذي تحدث دون أن يكشف عن اسمه أن هناك محتجزين آخرين معتقلين لدى أحزاب سياسية وفصائل مسلحة، مشيراً إلى أن دائرته لايمكنها تعقب مثل هكذا حالات.

الناشط نقيب اللعيبي، قال انه تمكن من متابعة ٣٠ متظاهراً فقط احتجزتم الأجهزة الأمنية، من هؤلاء تمت تبرئة ١٩ شخصاً في حين بقي ١١ آخرون قيد الاعتقال. وقال اللعيبي إنه يعتقد وجود عشرات آخرين من المحتجزين ولكن من الصعب تعقبهم ومعرفة أماكن احتجازهم.

مهدي صالح حسن ٢٦ عاماً، قال إنه تم اعتقاله من قبل قوات أمنية عندما كان في خيمة للاحتجاج في بداية شهر آب. وقال إنه قد تم تقييد يديه وعصب عينيه ووضعه في غرفة فيها ٣٣ محتجاً آخرين.

وقال حسن انه خلال ثلاثة أيام قضاها في تحقيق عنيف معه تم خلالها تعرضه للصفع على الوجه واستخدام كابل كهربائي لضربة على ساقه وظهره ومن ثم تعليقه من ذراعه بالسقف.

وقال حسن انه نقل بعد ذلك لزنزانتين أخريين كلاهما تضم العشرات من المتظاهرين المحتجزين. وبعد أن تم إطلاق سراحه بعد ستة أيام قال حسن إنهم قالوا له: "لا تشارك في الاحتجاجات مرة أخرى والا فإنك لن ترى الشمس ثانية."

رغم ذلك يقول حسن إنه مصرّ على الاستمرار بالاحتجاجات. ناشطان آخران وهما؛ أحمد الوائلي وسارة طالب، ذكرا بأنهما تعرضا للتهديد. وقال الوائلي إن شخصاً مجهولاً اتصل به وحذره بأنه "لايساوي لهم ثمن إطلاقة واحدة."

في حين قالت طالب إنها رجعت الى بيتها في أحد الأيام لتجد الباب مفتوحاً وقد تم العبث بممتلكاتها ورميها على الارض، وكان شخص قد تقرب منها في أحد الاحتجاجات وقال لها انه من الأفضل ان ترجع للبيت، لانها ستعرّض حياتها للخطر.

الناشطة هاجر يوسف التي ارتدت صدرية بيضاء خلال الاحتجاجات كمتطوعة خدمات طبية قالت إن الضرب الذي تعرضت له تركها مرعوبة وإن التهديدات لها مستمرة ولكن هذا لن يردعها.

ومضت يوسف بقولها "أنا أنزل للشارع في سبيل مدينتي البصرة لتحصل على خدمات عامة وتتخلص من هذه المليشيات والاحزاب السياسية. أنا لست خائفة منهم ولن يردعوني من المشاركة في الاحتجاجات حتى نحقق تغييراً في حياتنا."

عن: أسوشييتدبرس